

## ٢ - العامل لا يعمل في نفسه :

وهذا أصله الذي بمقتضاه منع أن يكون الفعل عاملا في المصدر المؤكد، وقد ذكرنا قوله من قبل، وهو أن التوكيد لا يعمل فيه المؤكد، إذ هو هو. والى هذا الأصل يرجع قوله: «ان الصفة لاتعمل في الموصوف، ذكر عند بيت سامة بن لؤى:

وخرُوسِ السرى تَرَكْتُ رَذِيًّا      بعد جِدِّ وَجِدَّةٍ وَرَشَاقَةٍ

إن خفضت فمعناه: رُبَّ خروس السرى تركت، فتركت في موضع الصفة لخروس، وإن نصبت جعلتها مفعولا بتركت، ولم يكن تركت في موضع صفة، لأن الصفة لاتعمل في الموصوف (١) .

وبمقتضى هذا الأصل استدل على أن ما الاستفهامية لا صلة لها، قال: «لأنها تنوب عن حرف الاستفهام والاسم المستفهم عنه، فلو كان ما بعدها صلة لم يجوز أن يعمل فيها، لان الشيء لا يعمل بعبئه في بعض، وإذا لم يجوز أن يعمل فيها، ولا ثم عامل غيرها بطل خلو الاسم من أن يكون معمولا فيه، إذ الاسم ما جاز أن يكون فاعلا أم مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض (٢) .

٣ - لا يجتمع عاملان في اسم واحد، يقول عن إن وأخواتها: «وكل هذه الحروف تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها لفظا ومعنى، أما اللفظ فلأنه لا يجتمع عاملان في اسم واحد، وهذه الحروف عوامل . (٣) .

٤ - لا يشترك الفعل والاسم في عامل واحد، ذكر هذا الأصل وهو يبين السرفى إضمار أن بعد واو العطف في بيت الأعشى:

لقد كان في حولٍ ثواءِ ثويته      تقضى لباناتٍ ويسأم سائمه

(١) الروض ١/٧٣ .

(٢) النتائج ١٩٦ .

ن.م ٣٤٥ .